

التخبط يزداد في دمشق



الأزمات تحاصر نظام الأسد

لم يمض يومان على زيارة رئيس الأركان الإيراني محمد باقرى لدمشق من أجل توقيع الاتفاق العسكري الجديد مع سوريا حتى حط قائد القيادة الوسطى الأميركية الجنرال كينيث ماكنزي في شمال شرق سوريا. هل من رسالة أهم من هذه الرسالة لإبلاغ بشار الأسد أن أميركا جذية في تنفيذ "قانون قيصر" وأن معنى ذلك أنه أن أوان البحث عن مخرج، لعل ذلك ينقذ ما بقي من سوريا.. هذا إذا بقي ما يمكن إنقاذه.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

على التناقضات الروسية - الإيرانية. عاجلا أم آجلا، ستكتشف روسيا أن ليس في الإمكان الجمع بين الضياع والسياسة وأن وجودها العسكري في سوريا لا أفق له.. اللهم إلا إذا استطاعت التوصل إلى تفاهم في العمق مع أميركا وإسرائيل وتركيا ذات الأطلع المعروفة. هناك لعبة انتهت. استمرت هذه اللعبة أكثر مما يجب. من يفرض على المواطن السوري دفع مئة دولار من أجل أن يتمكن من دخول الأراضي السورية، يعني أنه أفلس نهائيا. من يعتقد أن اتفاقا عسكريا مع إيران سيجمعه من السقوط لا علاقة له بلعبة التوازنات في المنطقة، وهي لعبة انتقنها حافظ الأسد منذ كان وزيراً للدفاع في 1967 عندما وقعت هضبة الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وسيسمحون بإيصال المساعدات عبر معابر في الشمال السوري أو في مناطق أخرى. ما هو مضحك أكثر أن تعمل إيران عبر الاتفاق العسكري الأخير على جعل وجودها العسكري في سوريا شرعياً. هذا الوجود الإيراني في سوريا مخالف للطبيعة. مهما عملت إيران ومهما اشترت من الأراضي ومهما أجرت تعديلات ديموغرافية، ستبقى مرفوضة من أكثرية السوريين، لا لشيء سوى لأنها تعتمد أولاً على نظام انتهت صلاحيته. لن يفيد النظام السوري في شيء لا بقاء روسيا في سوريا، ولا بقاء الميليشيات المذهبية التابعة لإيران فيها، ولا الإتيان بمزيد من الخبراء الإيرانيين لتطوير وسائل الدفاع الجوي في مواجهة الغارات الإسرائيلية أو للتجنس على السوريين. لن يفيد، خصوصاً، اللعب

الاتفاق العسكري والأمني الجديد الذي وقعه وزير الدفاع السوري ورئيس الأركان الإيراني قبل أيام في دمشق، ليس ما يشير إلى أن النظام على استعداد للاقتناع بأنه ليس هناك ما يمكن التحول دون التفات النهائي لسوريا غير رحيله. لا مفر من رحيل النظام من أجل ولوج مرحلة انتقالية بموجب القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن في أواخر العام 2015. سيتبين في هذه المرحلة الانتقالية وفي ظل دستور جديد هل يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سوريا. مضحك أن يعتقد النظام السوري أن الفيتو الروسي الأخير في مجلس الأمن والذي يستهدف منع دخول المساعدات الدولية عبر معابر أخرى غير دمشق سيفيده في شيء. سيتحدى الأميركيون والأوروبيون الروس في أقرب فرصة

واضحة يعبر عنها المسؤول الأميركي عن الملف السوري جيمس جيفري. لم يخف جيفري أخيراً أن لا مانع لدى الإدارة الأميركية في أن تغرق روسيا أكثر فاكتر في المستنقع السوري.

ما يكشف حجم الضياع الروسي في سوريا اضطراب موسكو إلى الدخول في صفقات مع تركيا التي تحتل جزءاً من الشمال السوري والتي تبدو مستعدة لتكريس هذا الاحتلال، بل وتوسيعه كي تصل، في غضون شهرين، إلى محيط حماة. فجأة، صارت روسيا أسيرة اتفاقات تم التوصل إليها مع تركيا. تماماً مثل تلك التي توصلت إليها مع إسرائيل في ظل علاقة متميزة تجمع بين الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. تحول الاحتلال التركي لقسم من سوريا إلى أمر واقع أخذ علماء به كل من يعنيه الأمر، بما في ذلك روسيا وأميركا وإسرائيل. يبقى الاستثناء الوحيد النظام في دمشق طبعاً، وهو نظام يعيش في عالم خاص به. إنه نظام يرفض حتى الإقرار بأن الاحتلال التركي لأراض سورية دخل مرحلة باتت فيها العملة التركية هي المعتمدة في مناطق سورية معينة.

ما يبدو لافتاً للنظر في ظل المعادلة الجديدة التي باتت تتحكم بالوضع السوري، إصرار النظام على التصرف وكان شيئاً لم يكن، علماً أنه ليس قادراً حتى على التعاطي مع أهل درعا التي انطلقت منها الثورة في آذار - مارس 2011 أو مع المواطنين الدروز في السويداء ومحيطها. مع اقتراب موعد إعلان واشنطن فرض عقوبات على المزيد من الشخصيات السورية، ومع الإصرار الأميركي على إدخال المساعدات الدولية إلى الشعب السوري، بعيداً عن المنظمات غير الحكومية التي ترتبط بأسماء الأخرس، زوجة بشار، يعتقد النظام أن التصرفات ذات الطابع العشوائي يمكن أن تغطي على تخبطه.

من منع سوريين موجودين في لبنان من دخول سوريا عن طريق نقطة المصنع، إلى فرض تصريف 100 دولار بالعملة المحلية على كل مواطن سوري يرغب في العودة.. إلى الإصرار على إجراء انتخابات نيابية في التاسع عشر من الشهر الجاري، على الرغم من الانتشار السريع لوباء كورونا، إلى

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

بعد ثلاثة أسابيع على دخول "قانون قيصر" حيز التنفيذ، تزداد ردود فعل النظام في سوريا عشوائية. هناك عشرات الأمثلة على أن النظام، الذي يتظاهر بأنه قادر على مقاومة "قانون قيصر"، دخل مرحلة جديدة من الانفصال التام عن الواقع. هذا لا يعني أن النظام كان على علاقة من أي نوع بالواقع، منذ خلف بشار الأسد والده في مثل هذه الأيام العام 2000. لكن الجديد في الأمر أن التخبط زاد في دمشق حيث يرفض النظام الاعتراف بأن صفحته طويت وأن الورقة الإيرانية لم تعد ورقة. أكثر من ذلك، بات هناك إدراك عميق لدى النظام، وهو إدراك يرفض الاعتراف به، بأن لروسيا حسابات خاصة بها من جهة وأنها في حال ضياع من جهة أخرى.

لا مفر من رحيل النظام من أجل ولوج مرحلة انتقالية بموجب القرار 2254، وسيتبين في هذه المرحلة وفي ظل دستور جديد هل يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سوريا

تقوم الحسابات الخاصة الروسية على أن سوريا ورقة وأنه قد يأتي فيه يوم تمكن فيه المساومة على بقاء بشار الأسد في دمشق. المشكلة في غاية البساطة. في أساس هذه المشكلة الروسية أن ليس هناك من هو مستعد لشراء الورقة التي اسمها رأس النظام السوري أو من لديه رغبة في ذلك. ما يؤكد هذا الأمر، أن روسيا راحت في السنة الماضية تبحث عن طريقة أخرى في التعاطي مع الوضع السوري، معتمدة على تركيا وإسرائيل، في وقت لا تبدو أميركا مستعجلة على إخراجها من المستنقع الذي وجدت نفسها فيه. على العكس من ذلك، هناك رغبة أميركية

أبعاد الحرب الأهلية العراقية القادمة

ومع الدولة الخارجية التي تديره وتستخدمه.

فما هو حاصل اليوم أن إيران العراقية في أسوأ حالاتها، بعد أن أمين نفوذها وتراجعت شرعية احتلالها، وتخلت عنها حاضنتها الشيعة التي كانت تمدّها بالمال والرجال.

وقد أعلنها السفير الإيراني في العراق، إيرج مسجدي، بصراحة وبدون خوف ولا حياء ولا مجاملة، فاكد "صعوبة إبعاد طهران عن المشهد العراقي، مع وجود قوات الحشد الشعبي".

إن، فلا الكاظمي بقادر على التراجع، ولا الميليشيات بقادرة على التهاون. ولا بد لهذه العقدة من حل. أما الشعب العراقي فلا أمل له في إسكات كواتم الاغتيال إلا بالاستعداد للانضمام إلى الرجال الشرفاء في الجيش وأجهزة الأمن حين يدخلون، مختارين أو مجبرين، في الحرب القادمة مع الإرهاب المتدثر بالمقاومة والحشد الشعبي، فإنها الفرصة التي لا فرصة له بعدها للخلاص.

وأي جريمة اغتيال حدثت أو تحدث في أي مدينة عراقية، أيا كانت دوافعها وظروفها، تعني أن الوطن قد تخلى عن سلامة أبنائه وأمنهم وكراماتهم وأرزاقهم، وأنه لم يعد صالحاً لعيش أحد من بني آدم، وصار على كل عراقي لديه بقية شرف وأمانة وشجاعة، ويرفض أن يخني أمام حرامي، أو يُقبل الأرض بين يدي جلا، إما أن يحمل عصاه ويرحل، أو يقاتل حتى الدم الأخير، قبل أن تصبح الرضاصة هي رئيسة الجمهورية ورئيسة الوزراء ووزيرة الداخلية وقائدة الشرطة والجيش، في العراق الإيراني الديمقراطي الجديد.

وأخيراً، سؤال مهم. هل تكون جريمة اغتيال الهاشمي آخر الأحرار، والضارة النافعة، أم تضاف إلى الجرائم السابقة المرمية وثائقها في سلال المهمات؟

على التخلي عن سياسة المراوحة الناعمة التي لا تتفق مع إيران وميليشياتها المتمردة على سلطة القانون.

فالذين اغتالوا الهاشمي معروفون، ربما ليس بالأدلة الجرمية الثابتة القاطعة بعد، ولكن بالقرائن والشهادات، وبالتهديدات التي تم تعريبها إلى الفقيه بواسطة أشخاص معروفين وموجودين في مقرات الميليشيات، أو بحمايتها، وليسوا ببعيدين عن عين القضاء ولا عن يديه.

وإذا صدق رئيس الوزراء في وعده وأراد أن يلقي القبض على الفاعلين فإن عليه أن يقتحح أوكار الزنابير، ويتحمل لسعها قبل سحقها وتخليص الوطن من شرورها.

وهذا لا يمكن، بطبيعة الحال، أن يمر دون

ثورة معاكسة تقوم بها الميليشيات، فقد تغزو المنطقة الخضراء، بدعم إيراني لا شك فيه، دفاعاً عن هيبته لدى الحرس الثوري الإيراني الذي أعلن أكثر من مسؤول كبير فيه مقرب من الولي الفقيه أن "الحشد الشعبي العراقي هو درع إيران القوي ضد من يحاول المساس بوجودها بأي شكل من الأشكال".

وإغتيال هشام الهاشمي، بالطريقة التي تم فيها وفي عز النهار، كان رسالة علنية موجهة إلى الكاظمي، شخصياً، وإلى الشارع الذي يطالبه بالخلاص من سلاح الميليشيات، مفادها أننا نحن أصحاب القرار والحكومة والدولة وسلطة القانون، وعلني من يعترض أن ينظر كلام الرصاص.

ويكرر الكاظمي القول مراراً وتكراراً بأن قبوله التكليف كان من أجل أن يخدم شعبه بثلاثة ملفات، هي اجتناب الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة، واستعادة سلطة القانون.

ومصدر الحرج هنا هو أن هذه الملفات الثلاثة متلازمة ولا تقبل الفصل في ما بينها. أي أنها إما أن تتحقق مجتمعة، وإما تهمل مجتمعة، أيضاً. مع العلم بأن تحقيقها لا يكون إلا بالصدام اللازم والواجب مع السلاح المتمرد،

والحلة والكوت والنجف وكربلاء، والتي بلغ عدد شهدائها 600، رغم بشاعتها وخطورتها، وسُجّلت ضد مجهول، لن يفعل أكثر ما فعله في السابق، خصوصاً وأن قضاة الهيئة المذكورة يعلمون بأن درجات بخارية وكواتم صوت أخرى في انتظارهم، ناهيك عن غضب حلفائهم قادة الأحزاب الحاكمة التي لا ترحم. ولكن الإيرانيين، كما ظهر مؤخراً، قد اتخذوا قراراتهم النهائي، واختاروا المواجهة الحازمة والحاسمة، ليس مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ومعاونيه ومستشاريه، إنما مع الجماهير العراقية الناعمة على حكم الميليشيات، ومع الحكومات الإقليمية والدولية التي أعلنت عن تأييدها للكاظمي، ولم تتوقف عن حثه



إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

المقدمات تصنع النتائج. وما حدث في العراق في الأسبوع الماضي مقدمة لمفصل حاد وعميق بين حال وحال آخر مختلف كلياً، في السياسة والأمن والاقتصاد والسيادة وهيبة الدولة والدستور وسلطة القانون. فرغم أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لم يكن رغباً ولا عازماً على خوض حرب حاسمة وحازمة، بالقوة العسكرية الموالية له، مع الفصائل المسلحة المتمردة على الدولة، إلا أن تلك الحرب، باغتيال الشهيد هاشم الهاشمي، أصبحت مفروضة عليه، وليس أمامه إلا خوضها برجولة وشجاعة، سواء أرادها أم لم يردّها. أما إذا تهاون وتردد وخاف فسوف يسقط ويسقط معه شهداء كثيرون آخرون.

الكاظمي وعد بعدم التوهم قبل أن يخضع قتلة الشهيد هشام الهاشمي للقضاء. وقال "إن الإجابة الوحيدة التي يتقبلها الشعب منا هي الإنجاز"، "ولن نسمح بالفوضى وسياسة المافيا أبداً، ولن نسمح لأحد بأن يحول العراق إلى دولة عصابات". حسناً، إن هذا كلام كبير وجميل، ولكن يتعذر تحقيقه بالهيئة التي شكلها القضاء الأعلى للتحقيق في جرائم الاغتيالات، والتي يبدو أنه التي عليها الحمل كله واستراح القضاء الذي لم يفعل شيئاً بشأن جرائم الاغتيالات السابقة التي تجاوزت 142 شهيداً من علماء الوطن وخبرائه وقادته العسكريين والمدنيين، منذ 2003 وحتى تشرين - أكتوبر من العام الماضي، ولم يفعل شيئاً، أيضاً، بشأن الاغتيالات التي حدثت أيام الانتفاضة في ساحة التحرير والخلائي والناصرية والبصرة